

المسألة الديموغرافية في الحرب الروسية الأوكرانية:  
دراسة جيوسياسية

The Demographic Issue in the Russia-Ukraine War:  
A Geopolitical study

نجيم دريكش\*، جامعة أم البواقي  
nadjimdir82@gmail.com

تاريخ القبول: 2024/06/04

تاريخ الاستلام: 2024/05/04

ملخص:

جاءت الحرب الروسية الأوكرانية كنتيجة حتمية لسلسلة من التطورات، التي تعود إلى بداية الأزمة الأوكرانية أواخر العام 2013، والتي تم فيها تغيير السلطة الموالية لموسكو، بسلطة موالية للغرب، وفي ظلّ حربها مع أوكرانيا، كانت روسيا تعرف انخفاضا مستمرا في عدد السكان، مما جعلها أما معضلة ديموغرافية، جعلت الكريملين يعتبر الأمن الديموغرافي الروسي جزءاً من أمنه القومي، وأمام التحديات التي تضرّضها المواجهة مع أوكرانيا، تتزايد حدة التهديدات الديموغرافية، والتي تسعى موسكو إلى عكسها لصالحها وتعويض خسائرها البشرية، عن طريق العمليات العسكرية، المتبوعة بضم المزيد من الأراضي الأوكرانية، وتجنيس السكان الذين لم يهاجروا بسبب الحرب، خاصة بعد نجاحها فيما تعتبره "استعادة" شبه جزيرة القرم بمواطنيها، إلى سلطة الاتحاد الروسي.

\* المؤلف المراسل

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على الاعتبارات الديموغرافية في الحرب الروسية - الأوكرانية، انطلاقاً من الأهمية التي توليها روسيا للقوة الديموغرافية، ومركزية الأمن الديموغرافي بالنسبة للأمن القومي الروسي، وذلك استناداً إلى مقارنة جيو سكانية، تقوم على اعتبار حجم السكان أحد المقومات الأساسية في تحليل قوة الدولة، خاصة إذا كانت هذه الدولة تسعى إلى لعب دور القطب الدولي، الذي ينافس على المكانة العالمية مثل حالة روسيا الاتحادية.

**الكلمات المفتاحية:** الحرب الروسية الأوكرانية؛ الديموغرافيا؛ المعضلة الديموغرافية؛ الأمن الديموغرافي؛ الجيوسياسية.

#### **Abstract:**

The Russia-Ukraine war comes as an inevitable consequence of a sequence of developments, dating back to the beginning of the Ukrainian crisis late in 2003, in which the pro-Moscow power has been changed with a pro-West one, and under its war with Ukraine, Russia has witnessed a continuous decrease of population, turning it to a demographic dilemma, which made the Kremlin see the Russian demographic security a part of its national security. And in face of these challenges posed by the confrontation with Ukraine, the demographic threats rise, which are being warded off by Moscow in its favour, and for compensating its human losses, through military operations, followed by annexing more Ukrainian lands, naturalization of populations who didn't flee due to war, especially after its success, while being considered as a restoration of the Crimean Peninsula and its inhabitants, by the Russian Federation.

This research paper aims to shed light on the demographic aspects of the Russia-Ukraine war, based on the significance Russia gives to the demographic force, and the centrality of the demographic security for the Russian national security, judged by a geopolitical approach, which pays attention to the population size as a key factor in the analysis of state power, particularly, in case the state seeks to play a role of an international actor, in rivalry over a world status, like the case of the Russian Federation.

**Keywords:** The Russia-Ukraine war, Demographics, Demographic dilemma, Demographic security, Geopolitics.

### مقدمة

عندما قدم توماس مالتوس (1766-1834) أواخر القرن الثامن عشر، نظريته حول السكان، أوضح فيها أن النمو الديموغرافي المتسارع، يقابله تناقص في الغذاء والموارد، مؤكداً على الدور الإيجابي للحروب والأوبئة الفتاكة، لتحقيق التوازن بين عدد السكان واحتياجاتهم الحيوية، وقد كانت سياسات الاستعمار الأوروبي، وما رافقها من عمليات إبادة لسكان المحليين والسوط على مواردهم، والمدفوعة بالزرعة الداروينية الاجتماعية، بمثابة المخرج وطوق النجاة من "فخ مالتوس". لكن، مع نهاية الحربين العالميتين الأولى والثانية، وما نتج عنهما من خسائر بشرية مهولة، في الدول التي كانت مسرحاً للعمليات العسكرية، والتغيرات الديموغرافية العميقة التي شهدتها، تحولت معظم هذه الدول نحو تبني خطط استعمالية لدعم زيادة عدد السكان، ومعالجة الاختلالات الديموغرافية، عن طريق دعم سياسات الانجاب ورفع نسبة المواليد والعمل على زيادة معدل العمر المتوقع، إضافة إلى تشجيع الهجرة إليها. كل ذلك تحت مسمى أن القوة الديموغرافية للدولة، عنصر أساسي من عناصر قوتها، وبالتالي فهي ضرورية للحصول على مكانة القوة العظمى أو القطب الدولي.

لقد جاءت الحرب الروسية الأوكرانية، التي بدأتها روسيا شهر فيفري 2022، كنتيجة لسلسلة من التطورات التي صاحبت الأزمة الأوكرانية نهاية العام 2013، لكنها في نفس الوقت تزامنت مع واقع ديموغرافي صعب وحساس بالنسبة لروسيا، التي تعاني من تراجع مُقلق في تعداد السكان/الشعب الروسي، خاصة في المرحلة الحالية، التي يُعتبر فيها الشعب الروسي بتعبير ألكسندر دوغين "الفاعل السياسي الرئيسي الذي تبدأ منه مصالح روسيا الجيوبوليتيكية والاستراتيجية" (دوغين، 2004، 232)، بالإضافة إلى مصالحها الاقتصادية والاجتماعية.

ورغم ما تبدو عليه هذه الحرب من حيث مظاهرها العسكرية والاستراتيجية، وارتباطها بواقع المواجهة بين روسيا والغرب، إلا أن الاعتبارات الديموغرافية فيها تحظى بأهمية بالغة، سواء من حيث الواقع الديموغرافي لطرفي الحرب، أو من حيث تداعيات هذه الحرب على مختلف الديناميكيات الديموغرافية، وأبعادها خاصة بالنسبة لروسيا التي لم تتعاف من آثار الخسارة الديموغرافية الهائلة، منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، وكان عالم الديموغرافيا إيمانويل تود قد توقع في منتصف سبعينيات القرن الماضي هذا الانهيار، استناداً إلى مؤشرات ديموغرافية، مثل ارتفاع معدل الانتحار ومعدل الوفيات خاصة لدى الرضع، مقابل تراجع معدل الولادات، وهو الواقع الذي ورثته روسيا ما بعد السوفييتية، والذي لا يزال يلقي بظلاله على المشهد الديموغرافي فيها.

بناء على ما سبق، تهدف الدراسة إلى فهم مكانة العامل الديموغرافي في حسابات القوة والضعف بالنسبة لواقع ومستقبل المكانة الروسية، في ظل المواجهة مع الغرب، من البوابة الأوكرانية، خاصة أمام التراجع المستمر في تعداد سكانها من جهة، وفي ظل أهمية وحساسية العامل الديموغرافي بالنسبة لروسيا من جهة أخرى، باعتبار حجم السكان/الشعب مكوناً أساسياً من مكونات قوة الدولة، والذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمنها الديموغرافي، الذي لا ينفصل عن أمنها القومي. وقد اعتمدت هذه الدراسة بشكل أساسي على المنهج التحليلي لريتشارد هارتسهورن الذي يتمحور حول التحليل الجيوسياسي لعوامل قوة الدولة، وذلك من خلال تسليط الضوء على العامل الديموغرافي كبعد مهم في بناء القوة الروسية، وأحد محددات سلوكها الخارجي. وعليه، تأتي هذه الورقة لتعالج الإشكالية التي تتمحور حول السؤال التالي: كيف تُفسر الاعتبارات والأبعاد الديموغرافية للحرب الروسية مع أوكرانيا؟



**فرضية الدراسة:**

تفترض هذه الدراسة أن الأهمية التي تحظى بها مسألة الديموغرافية بالنسبة لروسيا، لا تتفصل عن الاعتبارات الجيوسياسية التي دفعتها إلى مواجهة الغرب عبر الحرب على أوكرانيا، وأن ضم أو احتلال جزء من الأراضي الأوكرانية، هو خطوة على طريق معالجة المسألة الديموغرافية الروسية، والتقليل من تهديدات الأمن الديمغرافي، الذي لا ينفصل عن الأمن القومي الروسي.

**أولاً: البعد الديموغرافي لقوة الدولة**

غالباً ما يتم تعريف الدولة في الأدبيات السياسية على أنها؛ مجموعة من الأشخاص الذين يعيشون على أرض أو إقليم محدد، ويخضعون لسلطة معينة، حيث تعتبر الجماعة البشرية (المكون الديموغرافي) الذي يصف عليه "الشعب"، الركن الأساسي الذي يأتي في مقدمة أركان قيام الدولة. لقد كان ذلك سائداً منذ بداية تبلور الانتظام السياسي للجماعات الإنسانية، في المجتمعات البدائية القديمة، مروراً بدويلات المدينة، وصولاً إلى الامبراطوريات الكبرى والدول القومية الحديثة. وإذا كان عند صر "السكان" أحد الأركان الأساسية التي يعلّق القانون الدولي العام على توفرها، تُبوت الشخصية القانونية للدولة، فإنه لا يُشترط أن يبلغ عدد السكان رقماً معيناً حتى تثبت تلك الشخصية (قاسمية، 2013، 43)، لذلك نجد في المجتمع الدولي دولاً ذات عدد كبير جداً من السكان، مثل الهند التي يزيد عدد سكانها عن 1.43 مليار نسمة، والصين التي يفوق عدد سكانها 1.42 مليار نسمة، كما نجد دولاً ذات تعداد سكاني منخفض جداً مثل الفاتيكان التي لا يبلغ عدد سكانها الألف. إذن، يمثل عنصر "السكان" الركيزة الأساسية لقيام أي دولة، وفي هذا الإطار، تُعنى الجيوبوليتيك بدراسة السكان (الشعب)، من حيث انتمائهم وولائهم للدولة التي تعكس هويتهم (رياض، 2014، 129)، وذلك من ناحيتين أساسيتين:

- الناحية الأولى؛ وتتعلق بتطور السكان وانتمائهم الحضاري والثقافي أو الأنثروبولوجي، وذلك من خلال التركيز على السلالة والمقومات الثقافية والحضارية التي تجعل منهم أمة أو أكثر، خاصة من حيث الدين واللغة.

- الناحية الثانية؛ والتي تتعلق بالتكوين الديموغرافي للسكان؛ والذي يعطي فكرة عن تعداد السكان وتقسيمهم وحركتهم وما يمثله ذلك بالنسبة لقوة الدولة وحيويتها وقيمتها وتأثيرها في مجال علاقاتها الدولية، حيث يتم الاعتماد في الجانب الديموغرافي بشكل أساسي على البيانات والدراسات الإحصائية.

البعد الديموغرافي الذي تركز عليه هذه الورقة، يرتبط من الناحية الجيو سية بثلاثة عناصر رئيسية؛ عدد السكان وحجمهم، الكثافة السكانية، حركة السكان، وتأثيره على تركيب الدولة في الجوانب الاقتصادية والعسكرية والبنوية، بما في ذلك الهجرة بأشكالها الداخلية والخارجية (رياض، 139)، أو ما يمكن أن نطلق عليه بالديناميكيات الديموغرافية.

**01-العلاقة بين عدد السكان وقوة الدولة:** تاريخيا وواقعا، يعتبر الحجم المطلق للسكان من بين المتغيرات الهامة في قوة الدولة، حيث لازال يُعتبر نقطة إيجابية في زيادة عدد أفراد الجيش، وتعداد القوة العاملة في الدولة، وهو ما يؤكد علاقة الارتباط بين حجم السكان وقوة الدولة، خاصة بالنسبة للدولة التي تكون في محيط يتميز بالنافس والتوتر والانفلات الأمني واحتدام نزاعات، فإن هذا العدد الكبير سوف يكون في صالحها، حيث يوفر لها من القوة البشرية ما يمكنها من اتخاذ القرار بشأن خوض الحرب من أجل الموارد أو الدفاع عن الحدود أو رد العدوان.

ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه آل سبروت وأورجن سكي، حيث أكدوا على الدور الهام الذي يلعبه حجم وتعداد السكان في تحديد قوة الدولة، فزيادة عدد السكان، من شأنه تمكين الدولة من التغلب على النقص في مكونات قوتها الأخرى، بينما قلة عدد السكان لا تمكن الدولة من تحقيق مكانة بين الدول

القوية. وقد ي صبح العدد القليل هو سبب النزاع حيث تفكر الدولة المجاورة في استغلال هذا النقص (بن قاصير، 2007، 43).

ويؤكد مورغنثاو من جهته، أن الكتلة العددية لا سكان في أي دولة، تُعدّ عن صرا ومؤ شرا من عنا صر ومؤ شرات قوتها، فلا يمكن تصور أن دولة ما قوية، وهي لا تضم عددا كبيرا من السكان (مورغنثاو، 1964، 178)، فقد يكون العدد الكبير للسكان قوة في حد ذاته في المجالات العسكرية، خاصة في الماضي حين كانت الجيوش البرية تحدد مصير المعارك بين الدول. ولا تزال هذه الأهمية حتى مع التطورات التقنية التي تعرفها الحرب الحديثة، كما أن العدد الكبير للسكان يعطي للدولة طاقات اقتصادية كبيرة، بفضل المهارات الإنتاجية والتنظيمية في مجال استغلال الموارد المتاحة، ومجال الإنتاج والتسويق، كما قد يكون العدد الكبير لا سكان في البلدان النامية عبئا كبيرا على نفقات الدولة، في ظل ضعف الخدمات التعليمية والصحية، وأمام ارتفاع نسبة المواليد التي لا تتناسب مع النمو الاقتصادي.

بالمقابل، نجد أن هناك من لا ينظر إلى السكان عموماً على أنهم أحد العناصر الأساسية لسياسة القوة الدولية، بل إن بعضهم لا يعترفون به كعنصر في مناقشاتهم حول القوة، وأحد مبررات هذا الإحجام عن الاعتراف بالعامل السكاني كجزء من قدرات الدولة، يرجع إلى أنه لا توجد علاقة خطية بين السكان وقوة الدولة (Leroy, 1978, 21). فالقوة في معناها الواسع، ترتبط بالقدرة على إنتاج تأثيرات مقصودة، ويكمن نطاق هذه التأثيرات في العلاقات الدولية في المقام الأول، في القدرة على الانتصار في الصراع مع الدول الأخرى، والتغلب على عقبات التنافس معها، حيث أن القوة في جوهرها كلاً لا يتجزأ، وعندما يتم استخدامها، فإنه يُنظر إلى نتيجة استخدامها على أنها تأثير مُجملها، وليس كنتيجة لتأثير أحد أشكالها أو مكوناتها (Leroy, 21). لذلك فإن تأثير إجمالي عدد السكان على قوة الدولة هو الاقتراح الأكثر تداولاً في هذا السياق، حيث أن مساهمة السكان في مُجمل قدرات الدولة معترفٌ به لدى الكثير من الذين يكتبون عن موضوع تحليل القوة. ومن المرجح أن تراجع القوة

الديشية للدولة بالنسبة للدول المنافسة لها على المسرح الدولي، يؤدي إلى تدني قوتها ومكانتها، وقد تمت ملاحظة ذلك في حالة بريطانيا العظمى بعد الحرب العالمية الثانية، وفي روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي.

لقد بات بديهياً، بحكم الواقع، ومن خلال البيانات الإحصائية، أن لأعداد السكان في الدول أهمية ثابتة، لكن حجم/عدد السكان بالمعيار الكمي وحده مهما كان كبيراً، لا يكفي حتى تكون الدولة قوية؛ فالاعتراف بالعنصر السكاني في الأدبيات التي تتناول مفهوم القوة في العلاقات الدولية لا يخلو دائماً من الشروط الاعتبارية لهذه القوة، حيث يذهب مورغنثاو إلى أنه من الخطأ اعتبار زيادة عدد السكان في الدولة بالضرورة يعبر عن الزيادة في قوتها، وليس هناك ما يبرر أن أي دولة هي أقوى من دولة أخرى، بحكم أن عدد سكانها أكبر (مورغنثاو، 178). لذلك، يبقى حجم/عدد السكان مهماً كمعطى أولي بالنسبة لأي دولة، لتأتي الاعتبارات النوعية لاحقاً كجزء من وظيفة القيادة السياسية وصناعة القرار في الدولة، لتوفير الظروف والشروط اللازمة، التي تسمح بتكوين وإعداد العنصر البشري، حتى يكون قوة تنظيمية واقتصادية وسياسية وعسكرية فاعلة ومؤثرة.

**02-الكثافة السكانية وقوة الدولة:** أحد الجوانب المهمة في دراسة السكان من الناحية الديموغرافية، هو الكثافة السكانية، والتي تقاس عادة بحساب قسمة عدد السكان على المساحة، حيث يتم دراسة توزيع السكان داخل الدولة، ومنطق انتشارهم وتركزهم، وعلاقة ذلك بالمناخ والتمارين والموارد والموقع والحدود. وبالتالي، يرتبط توزيع السكان بالعوامل والمؤثرات الطبيعية للدولة، التي غالباً ما يتحدد على أساسها توزيع السكان وكثافتهم (الخيري، 2014، 119)، حيث تكون الكثافة السكانية عالية في المناطق التي تتوفر على الشروط الضرورية للحياة، كضفاف الأنهار والمناطق السهلية الرطبة ذات المناخ المعتدل، التي تسهل فيها ممارسة مختلف النشاطات الاقتصادية، وتتوفر فيها شبكات نقل أكثر حيوية، بينما تقل كثافة السكان في المناطق التي تفتقر لمثل هذه المقومات الطبيعية، كالمناطق الصحراوية والجبلية، التي تتميز بقساوة



المناخ وصعوبة التضاريس وشح الموارد، الأمر الذي يقلص من انجذاب السكان لهذا النمط من المساحات الجغرافية، مما يجعلها أقل كثافة.

بشكل عام، تُعبّر الكثافة السكانية عن علاقة التناوب بين السكان والمساحة العامة للدولة، كما أنها تعبّر عن ناحية أخرى، عن ضغط السكان على ما تقدمه المساحة من موارد حالية واحتمالات مستقبلية، مع الأخذ في الاعتبار أنّ الكثافة ليست عنصراً ثابتاً، بل هي عنصراً متغيراً باختلاف نسبة الزيادة الطبيعية سنة بعد أخرى وجيلاً بعد جيل (رياض، 138)، وأيضا بحسب التغيرات التي تطرأ على الخصائص والمقومات الطبيعية العامة للمساحة والمكان، والتي تؤثر في الكثافة العامة والنسبية، وما ينتج عنها من تغيرات سكانية/ديموغرافية، هذه التغيرات التي تتميز بديناميكية كبيرة، تتطلب من صانع القرار في هذا المجال أن يأخذ في الحسبان، علاقة الترابط بين القوى السكانية والتغيرات الديموغرافية في الدولة، وحركة السكان المرتبطة بالهجرة الداخلية والخارجية من جهة، والموارد والفرص التي تمنحها الجغرافيا الطبيعية وخصائصها المادية والمورفولوجية من جهة أخرى.

في هذا السياق، يمكن ملاحظة أنّ حكومات الدول الكبرى ذات الكثافة السكانية العالية، غالبا تكون لديها موارد متاحة أكبر من حكومات الدول الصغيرة، وتُوفّر الميزانية الوطنية الأكبر وقاعدة الموارد البشرية الأوسع، الأساس لخيارات وبدائل أو سع في الشؤون الدولية (Leroy, 22)، كما يُتيح لها فرص نجاح أكبر في بيئتها المحلية والدولية، وفي حال كان مستوى التطور التكنولوجي مقارنة بالمنافسين متقاربا، كانت القوة العسكرية ترتبط ارتباطا كبيرا بالكثافة العددية لمختلف وحدات الجيش، وكذلك الأمر في المجالات الاقتصادية والخدماتية، مع الأخذ بعين الاعتبار الفروقات الموجودة بين مختلف الفئات العمرية، من حيث درجة قدرتها على المساهمة في القوة الاقتصادية أو العسكرية.

3- حركة السكان (الديناميكيات الديموغرافية) وقوة الدولة: من الأمور

الاشائعة في المسألة الديموغرافية؛ تغيراً أو ضاع السكان، وغالبا ما يكون

النقاش والاختلاف حول معدل التغير والعوامل المرتبطة به وليس حول حقيقته، وهناك ثلاثة عوامل تؤثر في تغير أو ضاع السكان ضمن الدول والمجتمعات، وهي معدلات الولادة والوفيات والهجرة (ايفانز ونوينهام، 2004، 607)، وكما تؤثر هذه العوامل في حجم السكان، فهي تؤثر أيضا في الأعداد ضمن فئات الأعمار بنسب مختلفة، حسب كل فئة. كما قد تسفر التغيرات السكانية عن نتائج هامة في المجتمعات المتعددة إثنية، حيث أن الديناميكيات والحركة المتفاوتة في العوامل الثلاثة المذكورة آنفا، يمكن أن تُغيّر التوزيعات الإثنية، ويمكن للتداعيات السياسية لهذه الاتجاهات أن تكون ذات أهمية إذا كانت تدبير المشاركة السياسية في السلطة لا تعكس أو لا تستطيع أن تعكس التوزيعات النسبية السكانية (ايفانز ونوينهام، 608، 607)، فالأقليات الإثنية الناقمة ضمن المجتمعات متعددة الإثنيات، أكثر عرضة لأن يتم استهدافها أو استغلالها تحت غطاء دعوات التحرر وتقرير المصير أو الاستقلال/الانفصال، وفي ظل تأثير وسائل التواصل الحديثة، فإنه يصعب على هذه الدول منع هذا الاحتراق، وعلى مر التاريخ وفي الوقت الراهن أيضا، يمكننا أن نرى بوضوح كيف كان للتغيرات الديموغرافية تأثير كبير على المستوى العام لقوة الدولة ومكانتها.

عندما أسس فريدريك راتزل الجغرافيا السياسية سنة 1897، صورّ الدولة على أنها كائن حي، وجادل بأن الدول تستمد قدرتها على البقاء/الحياة من سيطرتها على الأرض، وأن أرض الدولة تنمو في إطار عملية لاحقة لنمو سكانها، كما أن رودولف كيلين عندما ابتكر مصطلح الجيوبوليتيك عام 1899، عرفّ الدولة باعتبارها شكل من أشكال الحياة، استنادا إلى مجموعة من العوامل منها العوامل الديموغرافية. ويجادل مورغنثاو أن توجه الدول نحو زيادة النمو الديموغرافي، ومضاعفة السكان عبر زيادة معدلات الولادة، يستخدم كحجة مذهبية لتبرير التوسع الاستعماري (مورغنثاو، 178)، وقد كان ذلك أهم ما ميز الدول الاستعمارية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حيث كان للثورة الصناعية الأثر البارز على نمو السكان في المجتمعات الصناعية، نتيجة التحسن الذي عرفته الحياة الاقتصادية الاجتماعية، وتحديث

المرافق الصحية، الأمر الذي أدى إلى تراجع نسبة الوفيات وارتفاع معدل الولادات.

لقد أدت هذه الظروف إلى حدوث "ثورة ديموغرافية" غير مسبوق؛ فبينما ازداد عدد سكان العالم بين عامي 1000 و1750 بنسبة 14%، نجده زاد بسرعة أكبر بعد الثورة الصناعية، وقد قفز بين عامي 1900 و1980، من 1,4 مليار نسمة إلى 5 مليار نسمة (ايفانز ونوينهام، 607). كما كانت هذه التغيرات السكانية، والنمو السريع، وراء ظهور الآراء المتشائمة (المالتوزية والمالتوزية الجديدة) بخصوص الزيادات غير المنضبطة، والتي قد لا تتماشى مع الموارد والإمكانيات التي تضمن بقاءهم على قيد الحياة، وفي هذه الحالة يُنظر إلى الحروب والأمراض والأوبئة كأحد الحلول التي يمكن أن تساهم في إحداث بعض التغييرات السكانية، التي من شأنها تحقيق قدر من التوازن بين زيادة السكان وتناقص الموارد.

من جهة أخرى، يمثل موضوع الهجرة بأشكالها المختلفة داخلية أو خارجية، طوعية أو قسرية، مظهرا بارزا من مظاهر حركة السكان، كما تلعب دورا أساسيا في التغيرات الديموغرافية للدول والمجتمعات، ويعتبر موضوع الهجرة في أدبيات الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك ذا أهمية بالغة، وذلك بالنظر إلى تأثيره العميق في/على البناء والتكوين الديموغرافي للكثير من الدول والكيانات السياسية، حيث أُنشأت الهجرة الطوعية والمخططة (الاستيطانية) دولا وكيانات لم تكن موجودة كالولايات المتحدة الأمريكية والكيان الإسرائيلي، كما أدت الهجرة القسرية إلى إضعاف وتفكك دول ومجتمعات أخرى (فلسطين)، مدفوعة في ذلك بظروف بيئية واقتصادية، أو أمنية ناتجة عن سياسات التطهير العرقي والإبادة. وفي هذا الإطار، لا تنفصل الهجرة (خاصة الطوعية) كأحد الديناميكيات الديموغرافية، عن فكرة حرية حركة الشعوب منذ القدم، والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من عملية السعي بحثاً عن الملاذ الآمن، لتصبح في الوقت الحالي مرتبطة بشكل وثيق بمفاهيم حقوق الإنسان والحريات العامة.

4. الأبعاد الجيو سيا سية للقوة الديموغرافية: إن ثبات القوة الديموغرافية في الاعتبار الجيو سيا سية للدولة، يأتي أولاً من ثبات أهمية العوامل الجغرافية، من خلال الفرص والقيود التي تُدْ شئها الجغرافيا، وتصبح سيا سات الدول خا ضعة لها، وبالتالي يبقى الو ضع الديموغرافي للدولة في هذا الإطار، من العوامل التي تلعب دوراً رئيً سياً في تحديد الم ستوى العام لقوة الدولة، وتؤثر على خياراتها السياسية داخليا وخارجيا، رغم التقدم التكنولوجي والمستوى الذي وصلت إليه الأُمّة (ISA, <https://bit.ly/49cNNP7>)، فحجم وتكوين سكان الدولة يظل ذا أهمية حيوية، كما تستمر العلاقة بين عدد السكان وقوة الدولة، خاصة في حالات التنافس الدولي، ويُنبّه مورغنثاو في هذا ال صدد، أنه على الدول التي يقلّ عدد سكانها عن سكان دول أخرى منافسة لها، أن ت تشعر بالقلق عند تدني نسبة الزيادة السكانية لديها وارتفاعها لدى منافسيها (مورغنثاو، 180)، غير أن مجرد القوة العددية للسكان، ليست في حدّ ذاتها العنصر الوحيد في علاقة السكان بالدولة، ففي أحيان كثيرة ي صبح الازدحام ال سكاني عائقاً أمام التنمية، وإن كانت هذه المسألة اعتبارية محضة (رياض، 141).

قد تقتصر على مرحلة محددة بظروفها الخاصة، وبطبيعة الأنشطة والبني الاقتصادية ال سائدة خلالها. لذلك، قد تكون للقوة العددية لـ سكان قيمة إيجابية في الدول المتقدمة، التي تتوفر على الإمكانيات والظروف اللازمة للاستفادة من المورد البشري، كما قد تشكل الأعداد الكبيرة لـ سكان ضغطا على الدول والحكومات المتخلفة سيا سيا واقتصاديا. وعليه، يكون للقوة العددية لـ سكان آثار متباينة، لا تنفصل عن الو ضع العام للدولة، كما ترتبط بالعوامل التي تؤثر فيها وتتأثر بها، في مختلف الم ستويات وعلى أكثر ن صعيد.

فعلى المستوى العسكري، تكون البلدان التي تمتلك جيشا قويا أكثر قدرة على حماية ودعم الأعداد الكبيرة من ال سكان، والمساعدة في تعزيز وحدة وتماسك ال شعب بصورة عامة. كما أن الدولة التي لديها عدد كبير من السكان، خاصة من فئة الشباب البالغين، تكون لديها قدرة أكبر في إيجاد الأفراد اللازمين لتكوين جيش كبير للقيام بوظيفة الدفاع الوطني والحفظ

على أمن وسلامة البلاد والمواطنين، بينما يصعب على البلدان التي ينخفض فيها عدد السكان من فئة الشباب البالغين تحقيق ذلك.

أما على الصعيد السياسي والاقتصادي، فغالبا ما يدعم ويعزز الاستقرار السياسي للدولة نموها السكاني وتحسين وضعها الديموغرافي، وذلك بالنظر إلى مستوى الاستقرار الاجتماعي داخل تلك الدولة، الأمر الذي يرفع من درجة الثقة في توجهات السلطة السياسية وخياراتها. كما قد يكون للتغيرات الديموغرافية تأثير كبير على اتجاه الوضع السياسي في البلاد، ويمكن أن تؤدي إلى مستويات أعلى أو أقل من الاستقرار السياسي في المستقبل، وبالنسبة للبلدان التي تمر بتغيرات ديموغرافية عميقة، فمن الممكن تعزيز قوتها السياسية أو إضعافها (Kugler, <https://bit.ly/3Tu4O1r>)، اعتماداً على طبيعة هذه التغييرات.

وفي الدول التي تتمتع باقتصاد قادر على توليد الثروة وفرص العمل، تكون أكثر قدرة على الحفاظ على عدد متزايد من السكان المؤهلين في سن العمل، ذلك أن مستوى جودة ومهارة القوة العاملة هو المتغير الديموغرافي الأكثر أهمية للقوة الوطنية الشاملة (Nichiporuk, 2000, 8). كما توفر ظروفًا أحسن للعيش، وتستقطب إليها مزيداً من الموارد البشرية، مقارنة بالدول الضعيفة اقتصادياً، كما يفترض أن ارتفاع عدد السكان الشباب واتساع دائرة الفئات في سن العمل، أن يعزز من قدرة الدول على الإنتاج الاقتصادي والنمو، في حين أن تقلص عدد السكان العاملين والشيخوخة يقلل من قدرة الدولة على توليد النمو، ويفرض ضغطاً كبيراً على مواردها الاقتصادية، وينعكس هذا بشكل خاص على أمنها الاقتصادي.

من جهة أخرى، تلعب الموارد الطبيعية دوراً أكبر في التأثير على القوة الديموغرافية للدولة، فوفرة الأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى يجعلها في

و ضع أف ضل بكثير للحفاظ على عدد كبير ومتزايد من السكان، عكس الدولة التي لا تتمتع بهذه المزايا البيئية والموارد. وبالمقابل تلعب التركيبة السكانية دوراً رئيسياً في تحديد مستقبل قوة الموارد البيئية والطبيعية للبلاد، لا سيما فيما يتعلق بتأثير تزايد عدد السكان على مخزون موارده البيئية والطبيعية.

أما بالنسبة للتأثير الذي يمكن أن تُحدثه التكنولوجيا وعلاقتها بالوضع الديموغرافي للدولة، فإن البلدان التي تمتلك تقنيات أكثر تقدماً، غالباً ما تكون في وضع أفضل لإدارة النمو السكاني، وأكثر قدرة على تحسين مستويات المعيشة للسكان، خاصة لشرائح الشباب والمسنين. ومن جهة أخرى، تستطيع الدولة أن تقوم بتطوير مهارات العمال الشباب وتكوينهم وتدريبهم على التقنيات المتطورة، ليكونوا في وضع أفضل، ويساهموا في استفيدوا من التطورات التكنولوجية، دعماً لمكانة بلادهم في المجال التكنولوجي. كما تلعب الأعراف الثقافية والمكونات الحضارية للدولة، خاصة الدين، دوراً رئيسياً في التنمية الديموغرافية لتلك الدولة (ISA, <https://bit.ly/49cNNP7>)، خاصة في المجتمعات المحافظة دينياً، حيث لا تزال الأسرة والعائلة وتوليد أجيال جديدة من الأمور المهمة والمقدسة أحياناً، وهو ما ينعكس بالإيجاب على النمو السكاني للدولة، وعلى قوتها الديموغرافية، التي تساهم في نقل ثقافتها وأعرافها الدينية إلى الشعوب والبلدان الأخرى

### ثانياً: الحرب الروسية الأوكرانية بين المعضلة الديموغرافية والأمن الديموغرافي

توصف الحرب الروسية-الأوكرانية بأنها أكبر حرب بين دولتين في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، ويعيدنا عن أي قراءة انتقائية لأسباب الأزمة والحرب، فإنه يوجد شبه إجماع على أن هذا الواقع، يرجع بالأساس إلى التهديد الذي لحق بالأمن الروسي، نتيجة توسع حلف شمال الأطلسي نحو الشرق، وانتهاكه لمبدأ الأمن غير القابل للتجزئة، والالتزامات التي تمّ التعهد بها عقب توحيد ألمانيا. بالمقابل، هناك واقع آخر لا ينفصل عن العوامل الكامنة خلف هذه الحرب، ويرتبط بالتوجهات الروسية السامية إلى استعادة نفوذها التاريخي في

الأرضي السلافية، وهو الواقع الذي يهدد الأمن الديموغرافي الروسي منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، نتيجة للمعضلة الديموغرافية التي واجهتها روسيا، بعد الخسائر البشرية الناجمة عن تفكك الاتحاد السوفييتي، وما تبعه من تراجع مؤشرات القوة الديموغرافية، ولا يعني هذا أن المشكلة السكانية هي جوهر الاستراتيجية الروسية تجاه أوكرانيا، ولكن إغفال البعد الديموغرافي لهذه الاستراتيجية ولحسابات روسيا في هذا الشأن، يعني إهمال عنصر تاريخي وثقافي واجتماعي و سياتي مهم في مكونات الهوية الوطنية الروسية، واستراتيجية أمنها القومي.

**1. المعضلة الديموغرافية الروسية: بداية، ترتبط دراسة المعضلة الديموغرافية عموماً، بواقع ثلاثة عناصر أساسية، وهي: انخفاض معدل الولادات، ارتفاع معدل الوفيات، وارتفاع معدل الهجرة، وهي المؤشرات الدالة على أن دولة ما تعاني من تهديدات فعلية لأمنها الديموغرافي، وهذا ما ينطبق على ما شهد الديموغرافي في روسيا، ويُدرکه جيداً صنّاع القرار في هذا البلد. ويعود واقع المعضلة الديموغرافية في روسيا إلى تسعينيات القرن الماضي؛ فمنذ تفكك الاتحاد السوفييتي، تعرف روسيا تحولاً ديموغرافياً عميقاً، إذ لا تزال تعاني من الآثار السلبية التي خلفها فقدان أكثر من نصف الكتلة الديموغرافية لصالح الجمهوريات المستقلة، أين كان عدد سكان الاتحاد السوفييتي عشية انهياره سنة 1991، يقدر بنحو 293 مليون نسمة، بينما بلغ عدد سكان جمهورية روسيا الاتحادية ذروته بين سنتي 1992 و1993 بحوالي 148 مليون نسمة، ولم يتخطَ هذه العتبة منذ ذلك الوقت.**

وبالعودة إلى مؤشرات المعضلة الديموغرافية الروسية، تشير إحصائيات البنك الدولي إلى وجود معدل مرتفع للوفيات في روسيا، خاصة بين الذكور حيث ترتبط اتجاهات الوفيات إلى حد كبير خاصة في الثمانينات والتسعينيات، بشكل مباشر باتجاهات وأنماط استهلاك الكحول ومرض الإيدز، والتي تزايدت منذ نهاية الاتحاد السوفييتي. وفقاً لدائرة الإحصاءات الحكومية "روسيا ستات"، وصل عدد الوفيات في البلاد في الفترة بين جانفي وأكتوبر 2021 إلى نحو مليوني شخص (الصوراني، <https://bit.ly/3Ufo6sO>).

متجاوزا الرقم في الفترة ذاتها من عام 2020 بنحو 20٪، وفي عام 2019 بأكثر من 30٪، مما أدى إلى انخفاض قياسي في عدد السكان. يُضاف إلى ذلك انخفاض معدل المواليد ومعه معدل الخصوبة خاصة لدى النساء، فقد اتجهت معدلات الخصوبة في روسيا نحو الانخفاض طوال القرن العشرين؛ فمن 7 أطفال لكل امرأة في عام 1900، انخفض معدل الخصوبة الإجمالي إلى 1.17 في عام 1999 (Da Vanzo, 2000, 09)، وتسجل إحصائيات البنك الدولي ارتفاعا بسيطا جدا لهذا المعدل نحو 1.49 سنة 2021، ومع ذلك فإن معدل الخصوبة الحالي في روسيا يبقى منخفضا، ويضعها بين أدنى المعدلات في العالم، وذلك بالنظر إلى احتياجات روسيا الديموغرافية. وتبعاً لذلك، وفي الفترة ما بين عامي 1992 و2010، سُجِّل انخفاض في تعداد سكان روسيا اللطبيعي بأكثر من 12 مليون نسمة (Tertrais, 2022, <https://bit.ly/36vxWB1>). ومن جهة أخرى، سجلت سنة 2021، أدنى معدل للمواليد خلال عقدين من الزمن، وقد سجل التوازن الطبيعي بين المواليد والوفيات خسارة غير مسبوقة بأكثر من مليون شخص خلال سنة واحدة (2021) نتيجة للآثار السلبية التي خلفتها جائحة كورونا.

من ناحية أخرى، يعتبر ارتفاع معدل الهجرة، من بين العوامل التي تُفاقم من المعضلة الديموغرافية التي تواجهها روسيا، وفي مواجهة هذا الوضع الديموغرافي الصعب، تبنّت السلطات الروسية نهجا ذا شقين؛ اعتمدت في الشق الأول على عملية التجنيس، حيث وصل 8.6 مليون شخص على الجنسية الروسية بين عامي 1991 و2016، كان 92٪ منهم من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق. واعتمدت في الشق الثاني على فتح حدود روسيا لاستقبال أكبر عدد من المهاجرين، وخاصة من آسيا الوسطى، حيث ارتفع عدد المهاجرين إلى روسيا ليصل إلى ما يقرب من 11.6 مليون في عام 2017، نصفهم من آسيا الوسطى (Algrni, 2022, 16-17).

بالمقابل، وحسب رأي الخبير الاقتصادي الروسي فيكتور لا شون، فإن الهجرة إلى روسيا لم تعوض الفراغ الذي سببته الهجرة الجماعية من هذا البلد،



والتي شملت إلى حد كبير أشخاصا من ذوي المستوى العالي من التعليم، والذين غادروا روسيا بسبب التعبئة العسكرية، أو عدم القدرة على العمل بسبب العقوبات، أو انتقال الشركات الدولية والأجنبية إلى بلدان أخرى مع موظفيها الروس، والتي تشير تقديرات إلى أن عددهم قد يصل إلى مليون شخص (الصوراني، <https://bit.ly/3Ufo6sO>).

وبحسب تصريحات الداخلية الروسية، فقد دخل البلاد بالنصف الأول من عام 2023 نحو 3.5 ملايين شخص للعمل في روسيا، وعلى سبيل المقارنة، خلال نفس الفترة من عام 2022، وصل إلى روسيا حوالي 5.8 ملايين أجنبي، مما يشير إلى انخفاض تدفق المهاجرين بنسبة 40%. فضلا عن أن نسبة كبيرة من القادمين إلى روسيا، هم من الجمهوريات الإسلامية لآسيا الوسطى، وأغلبهم من ذوي الكفاءات المحدودة، والذين يشغلون بعض المهن البسيطة وامتدنية الدخل.

ومن المهم الإشارة هنا، إلى أن روسيا تستضيف حالياً ما بين 15 إلى 20 مليون مسلم، أي ما يعادل 10 إلى 15% من السكان. وتظل الخصوبة أعلى كثيرا في المناطق ذات الأغلبية المسلمة (مع تسجيل داغستان الرقم القياسي الوطني)، ووفقاً للمفتي العام، سيشكل المسلمون ما يصل إلى 30% من السكان بحلول منتصف ثلاثينيات القرن الحادي والعشرين (Tertrais, 2022). ويأتي ذلك نتيجة لتبني بوتين نفسه رؤية أوراسية شاملة ومتعددة الثقافات لروسيا، حيث يشكل "العالم الروسي" كياناً ثقافياً وليس عرقياً. ومع ذلك، هناك انزعاج واضح في الدوائر القومية إزاء هذا الواقع الديموغرافي الداخلي، وما يمكن أن يحمله من تهديدات للأمن الديموغرافي الروسي على المدى البعيد. حيث يجادل نيت شيبوروك في هذا السياق، أنه نادراً ما تكون الظواهر الديموغرافية في حد ذاتها سبباً للصراع، لكن يجب النظر إلى العوامل الديموغرافية على أنها واحدة من العديد من العوامل التي يحتمل أن تساهم في النزاع المسلح، وتتفاعل مع العوامل الأخرى في سلسلة معقدة من الروابط" (Nichiporuk 2000: xi).

وهنا، يكون العامل الديموغرافي المتميز الذي يؤثر على جميع جوانب الأمن هو الهجرات ذات الطابع العرقي/الديني المكثفة، وما يبدو مهماً في حالة الاضطرابات والصراعات الداخلية المحتملة، هو تلك الحالات التي تؤدي فيها الهجرة إلى صراعات الهوية الوطنية.

نتيجة لما سبق، فقد تولد لدى روسيا م إحساس بانعدام "الأمن الديموغرافي"، الذي ارتبط بالخوف الكامن من أن تستوعب/تبتلع آسيا روسيا (Tertrais, 2022). ففي حين يتقلص عدد سكان روسيا، فإن عدد سكان آسيا الوسطى الذي خسرت روسيا ما بعد السوفييتية، لصالح الجمهوريات المستقلة خاصة الإسلامية أخذ في الازدياد، فضلاً عن الخوف من تغير التركيبة الديموغرافية للبلاد على المدى البعيد. ومع خسارة روسيا لأوكرانيا، فإن ذلك سيمثل خسارة مضاعفة بفقدان أحد أكبر الأراضي السلافية، التي كانت على مدار قرون عديدة تابعة للإمبراطورية الروسية، وجزءاً من مجال نفوذها الطبيعي، إلى غاية استقلالها عام 1991.

**2. الأمن الديموغرافي الروسي:** كان المفهوم التقليدي للأمن، القائم على نهج واقعي كما حدده مورغنثاو والواقعيون، يركز على حماية الأمن والسلامة الإقليمية للدولة والدفاع عنها ضد هجومات دولة أخرى، حيث يعتمد مفهوم الأمن في المقام الأول هنا على أمن الدولة في حد ذاتها. وفي هذا السياق، يُنظر إلى التأثير الأمني للعامل الديموغرافي بشكل أساسي، على أنه مرتبط بكيفية تأثير إجمالي حجم السكان على إمكانات القوة لدولة قومية معينة. وهنا، يمكننا ربط مفهوم الأمن الديموغرافي، من حيث علاقته بمجموع الأنشطة التي من شأنها تأمين مختلف الوظائف الأساسية للمجتمع (Malnar, Malnar, 2015, 61)، وذلك في مختلف قطاعات الدولة (السياسية، الأمنية، العسكرية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، الإيكولوجية، وغيرها).

من هنا، يُعتبر مفهوم "الأمن الديموغرافي" خاصة في الأدبيات الأكاديمية الروسية، أحد مكونات الأمن القومي، إذ يعرفه كارمانوف وآخرون؛ على أنه

العنصر المركزي والموحد للأمن القومي، والذي يضمن التفاعل بين جميع عناصر الأمن القومي الأخرى، العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والشخصية وما إلى ذلك. كما يعتبره بوكوف القاعدة الصلبة لجميع الجوانب الأخرى للأمن القومي، دون استثناء (Sidorenko, 2019, 01). حيث تبرز هنا مختلف أوجه الأمن القومي التي ترتبط بالمتغيرات الديموغرافية، وبشكل خاص في حجم ونوع القوة البشرية للجيش، وأيضا احتياجات سوق العمل للمورد البشري المتخصص والفعال في مختلف هياكل الدولة ووظائفها، والتي تنعكس بشكل مباشر على طبيعة ومستوى أدائها في مختلف القطاعات، وبالتالي على الأوجه المختلفة للأمن (الاقتصادي والاجتماعي، والثقافي والنفسي وغير ذلك)، فضلا عن الانسجام والتجانس القومي والمجتمعي.

وفي المفهوم الحديث للأمن أيضا، أصبح للبعد النفسي والشعور بالأمان أو عدم الأمان، له الأولوية على البعد المادي، وينبع ذلك مباشرة من السكان وتكوينهم، خاصة من حيث قيمهم الشخصية (Malnar, 61). وبالتالي فإن تعزيز الأبعاد النفسية للأمن، يعتبر من صميم مكونات الأمن الديموغرافي. لذا، فإن الأمن الديموغرافي، لا يقتصر فقط على تقييم التأثير المباشر للاتجاهات الديموغرافية، على أعداد السكان والحجم الاقتصادي والقدرات الدفاعية، في بعدها الكمي فقط، ولكن أيضا بالنظر في كيفية تأثير هذه الاتجاهات بشكل غير مباشر على القدرات، من خلال تغيير الأداء الاقتصادي والمزاج الاجتماعي والقيم الوطنية (Malnar, 62). وبالتالي، فإن الجوانب المحددة للأمن الديموغرافي متشعبة وواسعة النطاق، وترتبط أكثر بتركيب السكان وديناميكياتهم وطبيعة تكوينهم النفسي والاجتماعي، كما أن تأثيراتها ليست آنية وغير مباشرة في عمومها.

من جهة أخرى، يعالج موضوع الأمن الديموغرافي حسب سينكوتا (Cincotta, 2004, 24)، الجوانب الأمنية المرتبطة بحجم السكان وتركيباتهم العمرية وتوزيعهم الجغرافي، وكذلك التركيبة العرقية للسكان، إضافة إلى التغيرات في هذه الجوانب الديموغرافية والتفاعلات فيما بينها، بما في ذلك

اتجاهات الهجرة، والنمو السكاني، والتحول في التركيبة العمرية، وتغير الموقع ونسبة المجموعات العرقية والدينية ومستوى تجانسها واستقرارها.

منذ تفكك الاتحاد السوفييتي، تأثر الأمن الديموغرافي الروسي بمختلف العمليات الديموغرافية آذمة الذكر، خاصة تلك التي ترتبط بالمعضلة الديموغرافية، والتي سببت تغييرات في حجم السكان وبنيتهم الديموغرافية، بما في ذلك توزيعهم الجغرافي، فضلاً عن تكوينهم العمري والعرق والديني، ويمكن النظر إلى هذه التغييرات على أنها تهديدات للأمن القومي في مستوياته المختلفة.

وفي هذا السياق، تعتبر روسيا (إلى جانب أوكرانيا)، من الدول التي لديها تلك المخاوف السكانية/الديموغرافية، وبالتالي لا تخلو سياستها العامة من التدابير والخطط المتعلقة بالأمن الديموغرافي. لذلك، تحتوي الاستراتيجية الأمنية القومي للاتحاد الروسي، التي تمت الموافقة عليها عام 2015، على قائمة المصالح الوطنية، والتي تتضمن هدف ضمان التنمية الديموغرافية المستقرة للبلاد. وفي الوقت نفسه، لم يتم إدراج الأمن الديموغرافي ضمن "الأولويات الوطنية الاستراتيجية"، التي يهدف تنفيذها إلى ضمان المصالح الوطنية لروسيا. وفي الوقت نفسه أيضاً، فإن الحاجة إلى تهيئة الظروف اللازمة لتحفيز معدل المواليد، وخفض الوفيات، وممارسة أنماط حياة صحية، مذكورة في القسم الخاص بالأولوية الوطنية لتحسين نوعية حياة المواطنين الروس (المادة 53). كما تضع الأولوية الوطنية الصحة هدفاً استراتيجياً، باعتباره أساساً لزيادة متوسط العمر المتوقع، وخفض مستوى الإعاقة والوفيات، وزيادة عدد السكان (المادة 71). وأخيراً، تم إدراج مؤشر "العمر المتوقع" (المادة 115) ضمن المؤشرات الأساسية لتقييم حالة الأمن القومي" (Sidorenko, 2019, 16).

رغم ذلك، لا تزال روسيا الاتحادية تواجه تحديات ديموغرافية معقدة وغير مسبوقة، بسبب تقادم انخفاض عدد سكانها، المرتبط بمجموعة من العوامل والخصائص الديموغرافية التي تم ذكرها، والتي يستحيل عكس اتجاهها في المستقبل القريب، ويتعلق ذلك بمعدلات المواليد المتدنية، ومعدلات الوفيات

المرتفعة بشكل غير طبيعي، إضافة إلى انخفاض متوسط العمر المتوقع، في ظل ارتفاع معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، الذي يعرف واقعا متوترا في روسيا ويفاقم مشكلتها الديموغرافية، في حين تفاقم الحرب الحالية من مشكل الهجرة وتداعيتها على الأمن الديموغرافي.

يُترجم هذا المشهد الديموغرافي في واقع التحديات الجيو سية التي تمثلها خسارة "أوكرانيا السلافية"، بكتلتها السكانية التي بلغت 52 مليون نسمة عشية استقلالها عام 1991، وتُفسر لماذا اعتبرا استقلال أوكرانيا وكأنه بترٌ لأحد أطراف الجسم الروسي، كما يتجلى تأثير المعضلة الديموغرافية على الأمن الديموغرافي في روسيا، في الاتجاه السلبي لعدد السكان الذي تشهده منذ العام 1992 عندما بلغ ذروته بحوالي 148 مليون نسمة كما ذكرنا، بينما يُقدر حاليا بحوالي 142 مليون نسمة، بمعنى أنه مازال يسجل انخفاضا بنحو 6 مليون نسمة، ومنذ أكثر من ثلاثة عقود، لم تستطع روسيا عكس هذا الانحدار الديموغرافي، والذي يهدد أحد أهم ركائز قوتها وأمنها القومي.

### ثالثا: الحرب الروسية على أوكرانيا، استمرار للديموغرافيا بوسائل أخرى

تعكس الحرب الروسية على أوكرانيا، حالة من التناقض بين السياسة الخارجية الروسية و وضعها الجيو سية، والتي يمكن وصفها أيضا بأنها مفارقة جيوسياسية (Eberstad, 2022, 05). فمن ناحية، يدل السلوك السياسي الخارجي لروسيا منذ أكثر من عقد ونصف من الزمن على أنها دولة/قوة تعديلية أو مراجعة للنظام الدولي القائم، بوتيرة متصاعدة منذ حربها مع جورجيا 2008 إلى يومنا هذا. ومن ناحية أخرى، وبالعودة إلى واقع الاتجاهات الديموغرافية ووضع الموارد البشرية، فإن قوة روسيا تبدو إلى حد كبير في حالة تراجع مستمر. ومن الجدير بالملاحظة، أن البلدان التي تشهد انخفاضا في عدد السكان، غالبا ما تحاول موازنة هذا الانخفاض من خلال إعادة تأكيد دورها الدولي بقوة أكبر تصل حدّ المواجهة العسكرية، وهذا ما ينطبق على السلوك الخارجي لروسيا في حربها على أوكرانيا، التي لم تخلُ من الاعتبارات

الديموغرافية. لذلك، وأمام التحديات الديموغرافية التي تواجهها، فإن أحد النتائج الأولية للحرب الروسية-الأوكرانية تجسد فكرة؛ أن الحرب هي استمرار للديناميكيات الديموغرافية بوسائل أخرى، حيث تحظى الاعتبارات والمكاسب الديموغرافية فيها بأهمية كبرى، وقد كان ذلك واضحاً من خلال ما يلي:

01. **بعث فكرة "العالم الرو سي" من خلال الحرب:** تكهن الكثيرون بأن صياغة النخبة الروسية لفكرة "العالم الرو سي" (رو سكي مير) وتنفيذها في روسيا لاحقاً، كانت بمثابة استجابات للأزمات الحادة التي حلت بالاتحاد الروسي وباقي جمهوريات ما بعد الاتحاد السوفيتي (Kiliçer, 167). وأمام الآثار الديموغرافية الرهيبة الناتجة عن تفكك الاتحاد السوفيتي، كانت الأمور أكثر صعوبة بالنسبة للنخبة السياسية في روسيا، التي سعت إلى استراتيجيات جديدة لإعادة فرض سيطرتها على أطرافها، حيث برزت أهمية التركيبة السكانية للدول-الأطراف بالنسبة لروسيا، التي استخدمت السكان الروس المتبقين في هذه الدول المستقلة حديثاً كأداة مهمة لتبرير سياستها الخارجية وبسط نفوذها عليها.

لقد كانت الديموغرافيا والدراسات التي تم تقديمها بناءً على أعمال المسح ذات الصلة، جزءاً أساسياً من مميزات الفترة التي سبقت الحرب على أوكرانيا (Stone, <https://bit.ly/4aXkCRf>). كما سبق هذه الحرب أيضاً، إصدار قانون من طرف الكرملين يلزم الحكومة الروسية بحماية "العرق الروسي"، الذي أُعطي تعريفاً ضاماً للغاية، إلى درجة أنه يشمل الأشخاص الذين يتحدثون الروسية ولو بنسبة قليلة، ولتبرير دعمها للمناطق المطالبة بالانفصال عن أوكرانيا في جنوب شرق البلاد، استخدمت روسيا ذريعة حماية مصالح العرق الروسي، واستمرت في وصف المنطقة بأنها روسيا الجديدة (Algarni, 15). ويعود ذلك إلى اعتبار أن أوكرانيا كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي، حيث جعل ذلك أعداداً كبيرة من الأوكرانيين يتحدثون الروسية، كما أن أعداداً أكبر (حوالي 8 ملايين) من الروس كانوا يعيرون شؤونهم في الأراضي الأوكرانية، في حين أن ولائهم كان مرتبطاً بالأمة الروسية.

02. **عمليات التجنيس:** أدركت روسيا أهمية التركيبة السكانية، عندما اختارت توظيف السكان كأحد مكونات الهوية الروسية اللغوية والعرقية في الدول المستقلة حديثاً كأداة/ذريعة قوية لسياسة الديموغرافية؛ فقد كانت تعمل على تسريع وتيرة منح جنسيتها علناً لسكان دونية سك ولوهذا سك. وفي جويلية 2021، أعلن ديمتري كوزاك، نائب رئيس أركان الكرملين، أن ما يقرب من مليون أوكراني حصلوا على الجنسية الروسية بين عامي 2016 و2020 فقط (Algarni, 18). هذا ال سياق الديموغرافي، يؤكد مدى تفاقم المشكلة الديموغرافية، والكارثة الجيو سية التي ستواجه الاتحاد الروسي، وما ينجر عنها من تهديدات للأمن الديموغرافي الروسي، في حال أن روسيا تقبل بخسارة أوكرانيا كخزان للسكان السلافيين الشرقيين لصالح الغرب.

من الجدير بالذكر هنا، أن معالجة مشكلة انخفاض عدد السكان في روسيا، وخاصة بين الشباب، تمت مواجهتها كذلك بأساليب مستحدثة، لم تتعلق بالحالة الأوكرانية فقط، بل شملت مختلف المناطق التي تمت السيطرة عليها أو تلك المتنازع عليها (Algarni, 17)، حيث تم منح جوازات السفر الروسية لعدد كبير من السكان، في دونباس الأوكرانية، وأيضا في أوسيتيا الجنوبية، وناجورنو كاراباخ، وأبخازيا، وترانسنيستريا، وحاليا، بات حوالي أكثر من 90٪ من سكان أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية من حاملي جوازات السفر الروسية.

لجأت السلطات الروسية أيضا إلى تبسيط عملية تجنيس الناطقين بالروسية، فبعد إصلاحات قامت بها عام 2014 بهذا الشأن، كانت خطة العمل الروسية لعام 2019، تهدف إلى منح حوالي 5 ملايين إلى 10 ملايين شخص الجندسية بحلول عام 2025 (Algarni, 18). هذه الخطة تستهدف الأشخاص الناطقين بالروسية في الاتحاد القديم، كآلية لمواجهة انخفاض الطلب على الهجرة إلى روسيا. وفي هذا الإطار، رحبت روسيا في عام 2020، بعدد قياسي من المواطنين الجدد، يقدر عددهم بحوالي 660 ألفاً، إضافة إلى 400 ألف من أوكرانيا، وما يقارب 150 ألفاً من آسيا الوسطى.

03. استراتيجية الضم: اعتمدت روسيا منذ عام 2014، وسيلة جديدة أخرى أيضا لتعزيز استراتيجيةها في عكس اتجاه الانخفاض السكاني، وذلك عن طريق ضم الأراضى؛ فمن خلال انتزاع شبه جزيرة القرم من أوكرانيا ودمجها في الاتحاد الروسي، زاد إجمالي عدد سكان الاتحاد الروسي على الفور بمقدار 2.3 إلى 2.5 مليون شخص (Eberstad, 05). وقد كانت عمليات الضم القسري للأراضي الضخمة في الواقع، أكثر نجاعة في زيادة عدد السكان الاتحاد الروسي، مقارنة بالحلول المختلفة والتدابير المتخذة لمعالجة المشاكل الديموغرافية المعقدة التي تعاني منها روسيا، والمتعلقة برفع معدلات المواليد ومتوسط العمر المتوقع وخفض معدلات الوفيات والهجرة، حيث كان المجتمع الروسي أقل استجابة لهذه الاستراتيجيات الحكومية.

من المهم توضيح أن روسيا قد تمكنت من ضم شبه جزيرة القرم بسهولة بالغة، لأن الغالبية العظمى من سكان القرم كانوا ناطقين بالروسية، وكان العدد الأكبر منهم من العرق الروسي، وبالتالي فقد وفرت الخصائص الديموغرافية الظروف المساعدة على الغزو العسكري، مثلما كان الجزء الشرقي من أوكرانيا يقاتل ضد حكومة بلاده منذ عام 2014 أي ضماً، كون الأغلبية من الناطقين بالروسية أو ينتمون إلى العرقية الروسية. وفي هذا السياق، تساعد الاتجاهات السكانية وطبيعة التكوين الديموغرافي للسكان، في فهم وتفسير جانب مهم من هذه الحرب من حيث مساراتها ومآلاتها.

لقد كانت الرغبة في زيادة عدد السكان في روسيا، حافزا ومحركا للمزيد من التوسع الروسي نحو الغرب، خاصة بعد إضافة سكان القرم إلى تعداد المواطنين الروس، وبالتالي فإن من شأن المزيد من عمليات ضم الأراضي في الحرب الجارية مع أوكرانيا، أن يساعد روسيا على حل معضلتها الديموغرافية ومواجهة تحديات الأمن الديموغرافي ولو بشكل محدود ومؤقت، وذلك لاعتبار أوكرانيا أهم خزان للسكان، والمصدر المثالي للعمال والمواطنين المرغوبين والأكثر قابلية للاندماج في المجتمع الروسي، ويعود ذلك إلى أن الأوكرانيين عموماً، يُعتبرون النموذج المثالي لسكان المتقدمين إلى روسيا،



كونهم من السلاف الشرقيين، الذين يندمجون بسهولة مع الروس، كما أنهم غالباً ما يكونون من أصحاب المهارات والمهن التي تلبى احتياجات سوق العمل في روسيا.

#### الختام:

كشفت الحرب الروسية على أوكرانيا منذ فيفري 2022، عن مدى رغبة الاتحاد الروسي في استعادة مكانة وأمجاد الاتحاد السوفييتي السابق، ورفضه الواضح لا استمرار التمدد الغربي نحو الشرق، وفي سياق هذه الحرب، برزت المسألة الديموغرافية كأحد التحديات التي تواجه بناء القوة الروسية، كما برزت أهمية أوكرانيا وما تمثله بالنسبة للرؤية الجيو سية التي وضعتها الأوراسيون الجدد من خلال فكرة العالم الروسي، والوظيفة المقدسة التي يضطلع بها "الشعب الروسي"، في طريقة نحو إعادة بناء الإمبراطورية الروسية، التي تتمدد حدودها لتحتضن مزيجاً أكبر فأكبر من الشعوب والثقافات والأديان والأراضي والأقاليم.

وأمام الانحدار التدريجي والمستمر لتعداد السكان/الشعب في روسيا، يتجه المستقبل الديموغرافي الروسي نحو المزيد من التعقيد، وبالتالي يُنظر إلى الحرب مع أوكرانيا على أنها جزء لا يتجزأ من مساعي روسيا لزيادة تعداد السكان/المواطنين الروس ولو عن طريق الحرب، الأمر الذي تؤكد النتائج الأولية بعد أكثر من عامين من المواجهات المسلحة. وعليه، تؤكد هذه الورقة صحة الفرضية التي تذهب إلى أن المسألة الديموغرافية بالنسبة لروسيا تحظى بأهمية كبيرة وحساسة، لا تنفصل عن الاعتبارات الجيو سية التي دفعتها إلى المواجهة المسلحة والحرب مع أوكرانيا، بحيث يندرج ضم أو احتلال أجزاء من الأراضي الأوكرانية (ب) سكانها، في إطار تنويع خياراتها في مواجهة المعضلة الديموغرافية وتهديدات أمنها الديمغرافي، وإن كانت روسيا تعتقد أن ضمها لبعض الأراضي كمنطقة القرم على سبيل المثال، لا ينفصل عن اعتقادها بأن القرم جزء من روسيا التاريخية، وقد جاءت الفرصة المواتية لإعادتها.

صحيح أنه لا يمكن حصر تفسيرات ودوافع الحرب الروسية على أوكرانيا في الاعتبار والدوافع الديموغرافية فقط، كما لا يجب ربط حلول المعضلة الديموغرافية في روسيا بسياسات الغزو والتمدد في الأراضي الأوكرانية. لكن؛ من المهم النظر بتمعن ومن عدة نواحي، لمعرفة حدود التفسيرات الديموغرافية لهذه الحرب.

أولاً: منذ نشأة الأمم والامبراطوريات وحتى تاريخ الدولة القومية الحديثة، وما رافق ذلك من تطورات تكنولوجية في العصر الحديث؛ لانزال الموارد البشرية مصدراً أساسياً ونهائياً للثروة الوطنية، والمكون الأهم في حسابات قوة الدولة، بل إن باقي مكونات القوة والثروة الوطنية تفقد أهميتها وحيويتها في ظل ضعف المكون البشري. لذلك، وأمام الوضع الديموغرافي الحرج بالنسبة للاتحاد الروسي، ليس غريباً أن يتم ربط أحد محاور الأمن القومي لروسيا بأمنها الديموغرافي.

ثانياً: يعتبر الاتجاه الديموغرافي السلبي لروسيا نتيجة لما سار يرجع إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، والذي تفاقم بشكل أكبر بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، وبلغ أسوأ مراحل مع جائحة (كوفيد 19)، واستمر كذلك قبيل بداية الحرب مع أوكرانيا. وأمام الاعتبارات الجيوسياسية والتهديدات الأمنية التي فرضت على روسيا، منذ بداية الأزمة الأوكرانية نهاية 2013، وانتهاءً بالمواجهة العسكرية بداية 2022، لم تسقط أهمية العوامل الديموغرافية من حسابات صانع القرار الروسي، وقد برز ذلك منذ ضم سكان شبه جزيرة القرم إلى تعداد الشعب الروسي، وصولاً إلى عمليات التجنيس المستمرة بوتيرة متسارعة للسكان/المواطنين الجدد، مع استمرار عمليات الضم لمناطق شرق وجنوب شرق أوكرانيا، التي تحتلها روسيا في ظل هذه الحرب.

ثالثاً: اعتبار العوامل الديموغرافية كأحد الأسباب الرئيسية التي تقف خلف حرب 24 فيفري 2022 مع أوكرانيا، يمكن أن يفهم في إطار الاستراتيجية الروسية لإدارة أزمتها الديموغرافية، وجزءاً من المساعي التي تتعلق بإعادة إنتاج المجتمع الروسي، أمام التداخات الديموغرافية السلبية كارتفاع معدل الهجرة

واستمرار الانخفاض في معدلات الإنجاب بسبب الحرب، مما يجعل هذه الحرب مصدرا للآثار العكسية على الواقع الديموغرافي الروسي.

رابعا: إذا كانت الحرب الروسية على أوكرانيا، تساهم في زيادة تعداد السكان الروس عن طريق التجنيس وضم الأراضي الأوكرانية، فإن ذلك لا يلغي حقيقة الآثار السلبية والخطيرة التي ستزيد من تعقيدات المعضلة الديموغرافية في روسيا، والتي تفاقم بدورها من تهديدات الأمن الديموغرافي، بسبب الخسائر في صفوف المدنيين والعسكريين، فضلا عن تأثيراتها على الخصوبة بشكل خاص، والرغبة في الإنجاب، نتيجة للظروف الخطيرة والشعور بانعدام الأمن. ورغم ذلك، لم تمنع هذه المخاطر أو التهديدات الديموغرافية - إن صح التعبير - التي تواجهها روسيا، من الحرب مع أوكرانيا، في ظل إدراكها لتهديدات أكبر ترتبط بأمنها الوجودي، نتيجة لانخراط الغرب بشكل مباشر منذ بداية الأزمة الأوكرانية، وتورطه في الحرب الروسية الأوكرانية الجارية.

### قائمة المراجع:

- إيفانز، غراهام، ونونيهام، جيري. (2004)، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث.
- بن قاصير، موسى. (2007)، البعد الديموغرافي في النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، جامعة باتنة: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية.
- الخيري، نوار محمد ربيع. (2014)، مبادئ الجيوبوليتيك، بغداد: دار ومكتبة عدنان، أفكار للدراسات والنشر.
- دوغين، ألكسندر. (2004)، أسس الجيوبوليتيك: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة: عماد حاتم، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.
- رياض، محمد. (2014)، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
- الصوراني، فهم، هل يؤدي تقييد الهجرة إلى روسيا لتعزيز الأمن بعد هجوم كركوس؟، <https://bit.ly/3Ufo6sO>، تم التصفح يوم: 2024/04/13.
- قاسمية، جمال. (2013)، أشخاص المجتمع الدولي: الدولة والمنظمات الدولية، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
- مورغنتاؤ، هانز جي. (1964)، السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان والسلام، ترجمة: خيري حماد، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر.

Cincotta, Richad, P. (2004) Demographic Security Comes of Age. ECSP Report, Issue (10), (24-29).

Dario Malnar, Malnar. (2015). Demographic Security Trends in Southeastern Europe. CIRR XXI, Number (73), (57-87).

- DaVanzo, Julie, (2000.) *Dire Demographics : Population Trends in Russia*, Paris : RAND.
- ISA, *The Geopolitical Importance of Demographic Power*, <https://bit.ly/49cNNP7>. accessed on: 23/03/2024.
- Kiliger, Aybars Arda, (2022). *Exploring the Russian Perspective on the War in Ukraine: Demography's Power and Ukraine's Uniqueness*. *Transatlantic Policy Quarterly (TPQ)*. Volume 21, Number (4), (161-170).
- Kugler, Tadeusz, *Political Demography*. <https://bit.ly/3Tu4O1r>. accessed on: 24/03/2024.
- Leroy, Marcel. (1978). *Population, Power and the State*. In: *Population and world politics*. Publications of the Netherlands Interuniversity Demographic Institute (N.I.D.I.) and the Population and Family Study Centre (C.B.G.S.), vol 4. Springer, Boston, MA.
- Nichiporuk, Brian. (2000). *the Security Dynamics of Demographic Factors*. Washington: RAND.
- Sidorenko, Alexandre, (2019). *Demographic transition and demographic security in post-Soviet countries*. *Population and Economics* 3(3), (1–22).
- Tertrais, Bruno. *Why Ukraine Matters to Russia: The Demographic Factor*, <https://bit.ly/36vxWB1>, accessed on 22/03/2024.
- Wedding, Thomas E (2009), *Russia's Demographic Trend: A Population in Steady Decline*. <https://bit.ly/3J65u8q>. Accessed on: 03/04/2024.